

قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 21-17 صادر في 21 من جمادى الأولى 1442 (5 يناير 2021) بتحديد كفيات وشروط إعداد الوثائق المثبتة لعمليات المداخيل والنفقات وعمليات الخزينة للجهات ومجموعاتها والاحتفاظ بها وإرسالها بأشكال لا مادية .ج.ر 6964 بتاريخ 25 فبراير 2021

وزير الداخلية ،

ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ،

بناء على القانون رقم 99-61 المتعلق بتحديد مسؤولية الأمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 25-02-1 بتاريخ 19 من محرم 1423 (3 أبريل 2002) ، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 99-62 بمثابة مدونة المحاكم المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 124-02-1 بتاريخ فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) ، كما تم تغييره وتتميمه ؛
وعلى القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 129-07-1 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) ؛
وعلى المرسوم رقم 449-17-2 الصادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجهات ومجموعاتها ، ولاسيما المادة 161 منه ؛
وبعد الاطلاع على منشور رئيس الحكومة رقم 3/2014 الصادر في 8 جمادى الأولى 1435 (10 مارس 2014) المتعلق بالتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات ،

قررا ما يلي:

المادة الأولى: تعتبر وثائق مثبتة في مدلول هذا القرار المشترك:

- المستندات المثبتة لعمليات المداخيل والنفقات وعمليات الخزينة وللعمليات المتعلقة بالممتلكات المنصوص عليها في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل ، سواء كانت صادرة مباشرة عن الأمر بالصرف أو عن المحاسب العمومي أو عنهما معا أو عن الأغيار ؛
- الوثائق الميزانية الضرورية لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية للجهات ومجموعاتها ؛
- المستندات والوثائق والقوائم والبيانات الضرورية لمسك المحاسبة على مستوى الأمر بالصرف والمحاسب العمومي المنصوص عليها في النصوص التنظيمية الجاري بها العمل ؛
- الوثائق العامة المكونة لحسابات الجهات ومجموعاتها ؛
- المستندات والوثائق والوسائط الأخرى الضرورية لتنفيذ العمليات المالية الأخرى للجهات ومجموعاتها.

المادة الثانية: يمكن إعداد الوثائق المثبتة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه بشكل أو طريقة لا مادية حسب أحد الشكلين التاليين:

- إما على شكل أو طريقة لا مادية أصلية تتمثل في تقديم أو استلام الوثائق والمستندات في شكل معطيات أو معلومات رقمية ؛
- وإما على شكل أو طريقة لا مادية مستنسخة تتمثل في تحويل وثيقة أو مستند من شكل ورقي إلى وسيط رقمي.

المادة الثالثة: يتم التوقيع والتأشير على الوثائق المثبتة التي يتم تقديمها على شكل أو طريقة لا مادية أصلية من طرف الأمر بالصرف أو المحاسب العمومي بواسطة عمليات رقمية مخصصة في النظام المعلوماتي للإدارة المعنية.

يشهد الأمر بالصرف أو المحاسب العمومي ، كل في ما يخصه ، على صحة الوثائق المثبتة التي يتم تقديمها على شكل أو طريقة لا مادية مستنسخة بواسطة عمليات رقمية مخصصة في النظام المعلوماتي للإدارة المعنية. وتعفي هذه الشهادة الأمر بالصرف والمحاسب العمومي من وضع أي تدوين خطي على الوسائط الورقية للمستند المثبت أو الوثيقة المعنية وكذا على إرسال الوثائق في شكل ورقي.

المادة الرابعة: يتم الاحتفاظ ، على مستوى النظام المعلوماتي للإدارة المعنية ، بالوثائق المثبتة لعمليات الجهات ومجموعاتها التي تم تقديمها على شكل أو طريقة لا مادية وفق الأشكال المنصوص عليها في المادة الثانية أعلاه). ج ح ن م م 2021 ويحتفظ بالوسائط الورقية التي تم تقديمها على شكل أو طريقة لا مادية مستنسخة من طرف الأمر بالصرف أو المحاسب العمومي الذي قام باستنساخ تلك الوسائط الورقية.

المادة الخامسة: تعتبر بمثابة شهادة من الأمر بالصرف على طابعها الإثباتي ، الوثائق المثبتة الصادرة أو المستلمة من طرف الأمر بالصرف والتي تمت إحالتها على المحاسب العمومي على شكل أو طريقة لا مادية.

المادة السادسة: يتم إرسال الأمر بالمداخيل عبر المصادقة على عملية رقمية مخصصة في النظام المعلوماتي للإدارة المعنية ، وتكتسي هذه المصادقة الرقمية طابعا إثباتيا.

المادة السابعة: يتم أمر المحاسب العمومي بالأداء عبر المصادقة على عملية رقمية مخصصة في النظام المعلوماتي للإدارة المعنية ، وتكتسي هذه المصادقة الرقمية طابعا تنفيذيا.

المادة الثامنة: يدخل هذا القرار المشترك حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 21 من جمادى الأولى 1442 (5 يناير 2021)
وزير الداخلية ،

الإمضاء : عبد الوافي لفتيت.

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ،

الإمضاء : محمد بنشعبون.